

أجواء انتخابية باهتة في الأردن رغم كثرة المتنافسين

دعاية تحمل «كلاشيات» ووعوداً أقرب إلى الخيال من الواقع



تفتش كورونا بلقي بظلاله على الشارع الأردني

من تحقق أعلى الأصوات. ووفق ما أعلنته الهيئة المستقلة للانتخابات، بلغت أعداد القوائم النهائية 294 للمنافسة على 130 مقعداً بمجلس النواب الأردني.

تم إقراره في عام 2016، عوضاً عن قانون "الصوت الواحد" الذي لم يسمح سوى باختيار مرشح واحد، بعكس قانون القوائم الذي يسمح بمنافسة أكثر من قائمة تفوز منها

الانتخابي 24 ساعة قبيل بدء عملية الاقتراع التي تجرى على مدى يوم واحد. وتجري الانتخابات البرلمانية في الأردن ضمن قانون القوائم، الذي

المرشحين وليس أفكارهم أو برامجهم. ومضى يقول "حتى الشعارات والعبارة المرافقة للصور، أغلبها غير واقعي وتفتقر إلى إمكانية التطبيق، ولا تلامس احتياجات ومتطلبات المواطنين"، لافتاً إلى أن "الكثير من المرشحين طرحوا مشاكل المجتمع الأردني دون أن يطرحوا لها حلولاً، أبرزها البطالة والفقر وتدني الأوضاع الاقتصادية".

ويشارك في الانتخابات مزيج من مرشحي العشائر، ومسؤولون أمليون سابقون و41 حزبا سياسيا من مجمل 48 حزبا، وأكثر من نصف المرشحين سبق لهم وأن فازوا في الاستحقاقات السابقة. ولا يتوقع المتابعون أن تتغير كثيرا الخارطة النيابية حيث أن الأرجحية ستكون لأبناء العشائر والمسؤولين السابقين، فيما من المرجح أن يسجل الحضور الحزبي تراجعاً أكبر في هذا الاستحقاق. ويركز المرشحون في دعاياتهم الانتخابية على اللافقات والمصفاة لجذب الناخبين، وأيضاً على مواقع التواصل الاجتماعي، فيما كانوا في السابق يهتمون أكثر بعقد الاجتماعات الشعبية والولائم، وهذا يعود إلى الوضع الاستثنائي الذي يعيشه الأردن جراء جائحة كورونا التي تشهد نسفاً تصاعدياً بعد أن كانت المملكة نجحت في استيعاب الموجة الأولى.

ويرصد كثيرون انقلبات في الحملات الدعائية، لاسيما على مواقع التواصل الاجتماعي، رغم الرقابة الشديدة للهيئة المستقلة للانتخابات. وأوضح جهاد المومني، المتحدث باسم الهيئة أنهم يقومون بمراقبة جميع أنشط ومضامين الدعائية الانتخابية للمرشحين لعدم مخالفتها القوانين. وأضاف "ليست هناك أي قيود على ماهية العبارات المدونة على لافتات الدعائية الانتخابية، ما لم تتعارض مع القوانين والقيم والأعراف وتعاليم الدين الإسلامي". وتابع "يتعين على المرشح عدم استخدام شعار الدولة الرسمي، والصور الملكية في المهرجانات والاجتماعات والنشرات الانتخابية، وعدم استخدام المرافق الحكومية والمؤسسات التعليمية ودور العبادة في الدعائية".

وبحسب المومني، تحظر هيئة الانتخابات كذلك "قبول تبرعات أو مساهمات مالية من الدول أو الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية الرسمية والأهلية والشركات الأجنبية أو الرعايا الأجانب". وتنتهي فترة الدعائية الانتخابية يوم 9 نوفمبر المقبل، إذ يستمر الصمت

يحاول المرشحون للانتخابات النيابية في الأردن جذب أنظار الناخب إليهم بكل الطرق، ولا يتورع العديد منهم عن تقديم وعود هي أقرب للخيال من الواقع، بيد أن كل ذلك لا يلقى صدى لدى المواطن المنشغل بجائحة كورونا وتأثيراتها على وضعه المعيشي.

عمان - تفصل الأردنيين أيام قليلة عن الانتخابات التشريعية، إلا أن الشارع لا يبدو مهتماً بهذا الاستحقاق، رغم مساعي المرشحين جذب أنظاره، حتى أن بعضهم أتى بفكر "مبتكرة" انتهت باصحابها إلى مراكز الأمان. ويقول مراقبون إن الضغوط الاقتصادية والوضع الصحي المتهور جراء تفشي فيروس كورونا، جعلاً من الانتخابات المنتظرة تذييل قائمة اهتمامات المواطن الأردني، لافتين إلى أن حالة الضبابية والتردد بشأن الإبقاء على موعد الاستحقاق ساهمت بشكل ما في حالة عدم الإكترارات المسجلة. ويرى مراقبون أن عاملاً آخر مهماً جداً خلف حالة اللامبالاة، وهو فقدان الشارع الثقة في إمكانية تحقيق أي تغيير، وأن البرلمان المقبل سيكون على شاكلة سابقه، ولن يقدم أو يؤخر في وضعهم، في ظل قناعة بأن هدف معظم المرشحين هو الحصول على امتيازات المنصب النيابي من حصانة ووجاهة اجتماعية.



موسى المعايطة
لم يكن هناك هذا العدد الكبير من القوائم في الانتخابات السابقة

وكشف وزير الشؤون السياسية والبرلمانية موسى المعايطة، الثلاثاء، أنه تم تسجيل ارتفاع لافت في عدد المرشحين للانتخابات الحالية قائلًا "في الانتخابات السابقة لم يكن هناك هذا العدد الكبير من الأحزاب ومن القوائم".

وأوضح المعايطة "سجلنا زيادة بـ30 في المئة في عدد القوائم عن انتخابات 2016، وذلك من 226 إلى 246 قائمة، وزيادة بنسبة 35 في المئة في عدد المرشحين الكليين من 1252 إلى 1690 مرشحاً".

وبحسب المعايطة، فيما يخص المرشحات، هناك زيادة بنسبة كبيرة وهي أعلى نسبية، وتقدر بـ44.4 في المئة، حيث ترشحت في انتخابات 2016 حوالي 252 سيدة، فيما ترشحت 364 سيدة في الانتخابات الحالية، أي بزيادة قدرها 112 سيدة. وفور الإعلان عن انطلاق مرحلة الدعائية الانتخابية لمجلس النواب الأردني،

الأردن يطالب بخروج جميع القوات الأجنبية من سوريا

جميع الإجراءات الكفيلة بحماية أمنها ومصالحها. وتشهد سوريا صراعاً مسلحاً منذ العام 2011، اتخذ أبعاداً إقليمية ودولية، حيث توجد اليوم على الأراضي السورية عدة قوى أجنبية على غرار إيران وتركيا وروسيا والولايات المتحدة.

ويعد الأردن أحد الأطراف المتأثرة بهذا الصراع لاسيما على المستوى التجاري، ورغم إعادة فتح معبر جابر نصيب بين البلدين في العام 2018، بيد أن الحركة التجارية لم تشهد التعافي المنتظر في ظل خروج طرق دولية عن سيطرة النظام.

وتحاول روسيا جاهدة فتح طرق بري في 4 و5 واما 5 الدوليين بيد أن جهودها تصطدم بالوجود التركي والأميركي.

مع روسيا لتفعيل جهود إنهاء الأزمة السورية، كما شدد على ضرورة تثبيت الاستقرار في سوريا وتقديم المساعدة الإنسانية اللازمة لتخفيف معاناة السوريين في المناطق التي تحتاج لمثل هذه المساعدات، خصوصاً في الجنوب السوري.



أيمن الصفدي
الإرهابيون يحاولون إعادة بناء قدراتهم في جنوب سوريا

وحذر من محاولات "العصابات الإرهابية" إعادة بناء قدراتها ووجودها في الجنوب، مؤكداً أن المملكة ستتخذ

دعماً ووزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي الثلاثاء إلى تكثيف الجهود الدولية لحل الأزمة السورية، بما يعيد للبلد الجار أمنه واستقراره ويؤدي إلى خروج جميع القوات الأجنبية منه ويقضي على الإرهاب ويوفر ظروف العودة الطوعية للاجئين إلى وطنهم.

وشدد الصفدي خلال استقباله في مقر وزارة الخارجية وشؤون المغتربين المبعوث الخاص للرئيس الروسي لشؤون التسوية السورية الكساندر لافريتييف الذي يزور المملكة على رأس وفد مشترك رفيع المستوى يضم عدداً من كبار المسؤولين الروس المعنيين بالشأن السوري من وزارتي الخارجية والدفاع، على أهمية التعاون والتنسيق

البرهان في القاهرة «لطمأنتها» بعد اتفاق التطبيع مع إسرائيل

وزير الاستخبارات الإسرائيلي: نسعى لإبرام سلام مع خمس دول عربية

جديدة بشأن سد النهضة، تحتوي على نقاط أساسية، أهمها ضمان الأمن المائي لمصر والسودان، وإلزام إثيوبيا دفع تعويضات مجزية للمتضررين من أي عيوب مستقبلية تظهر في جسم سد النهضة.

وأضاف، أن الوثيقة التي يسعى السودان إلى توقيعها، تشمل أيضاً إلزام إثيوبيا بعوامل صارمة في توفير الأمان الثانية إلى 11 مليار متر مكعب، ما يحمل تداعيات سلبية كبيرة على كل من مصر والسودان.



هاني رسلان
البرهان أطلع السيسي على مكونات الصيغة بين واشنطن والخرطوم

وانتهت المرحلة الأولى في يوليو الماضي، ونجحت إثيوبيا في ملء حوالي 5 مليارات متر مكعب من المياه، ومن المفترض أن تصل معدلات الملء في المرحلة الثانية إلى 11 مليار متر مكعب، ما يحمل تداعيات سلبية كبيرة على كل من مصر والسودان.

وشدد دكين، على أن السودان يرى أن استكمال المباحثات من دون أن تكون هناك وثيقة جديدة هو ضيعة للوقت، وهو ما يلقي قبولاً من القاهرة.

إلى اتفاق يضمن قواعد واضحة لعملية ملء وتشغيل السد، ويحقق المصالح المشتركة للجميع.

وتتعرّض خطوات التفاهم بين البلدين على أرضية ملف سد النهضة، وتم استئناف جولة جديدة من المفاوضات، الثلاثاء، بوساطة جنوب أفريقيا، ورعاية الاتحاد الأفريقي، بعد نحو شهرين من جمودها، وتبادل التقديرات في التعامل مع ملف السد.

وتتجه القاهرة والخرطوم نحو المزيد من التعاون في هذا الملف للاستفادة من صدى تصريحات الرئيس الأميركي دونالد ترامب مؤخراً، وحذر فيها من عدم استبعاد قيام مصر بضرب سد النهضة، مشيراً إلى أهمية التوصل إلى اتفاق عادل بين الدول الثلاث، مصر والسودان وإثيوبيا.

ولفت مراقبون، إلى أن الخرطوم تسعى إلى تمثيل الموقف المشترك مع القاهرة، لأن هذه الجولة قد تكون حاسمة، حيث سلطت تصريحات ترامب الأضواء الإقليمية والدولية على سد النهضة، وبتجه المفاوضات للخروج بنتيجة إيجابية من هذه الجولة.

وكشف المحلل السياسي السوداني، عصام دكين، في تصريح لـ"العرب"، أن زيارة البرهان ركزت على مناقشة رغبة الخرطوم توقيع وثيقة فنية وقانونية

للإرهاب، ويحاول أن يكون التطبيع متوازناً في المرحلة الانتقالية التي تعيشها البلاد، وتقويت الفرصة على قوى المعارضة لاستمراره.

ويرى متابعون، أن الترحيب المصري بالخطوات الجديدة لبعض الدول العربية حيال إسرائيل، كان فاتراً وربما دبلوماسياً أكثر من اللازم، حيث تخشى القاهرة أن يؤدي إلى واقع إقليمي جديد يمثل خصماً من دورها العربي.

وأعلن وزير الاستخبارات الإسرائيلية إيلي كوهين، مساء الثلاثاء أن بلاده ستستأنف اتصالاتها المتكثفة مع عدد من الدول العربية، بغية تطبيع العلاقات معها، بعد الانتخابات الأمريكية. وكشف كوهين عن قائمة الدول التي تسعى إسرائيل إلى تأسيس علاقات معها في الفترة المقبلة وهي السعودية وسلطنة عمان وقطر والنيجر والمغرب.

وتبدي القاهرة اهتماماً خاصاً بالسودان، لأن ما يدور من تطورات فيه يؤثر على الأمن القومي المصري مباشرة من زوايا عدة، ومن الضروري زيادة وثيرة التنسيق مع قيادته في ظل تغيرات متسارعة سوف تكون لها تداعيات على المنطقة.

وأكد المتحدث الرسمي باسم الرئاسة المصرية، أن اللقاء استعرض تطورات ملف سد النهضة في ضوء الموقف الحالي للمفاوضات، وتمسك البلدين بالتوصل

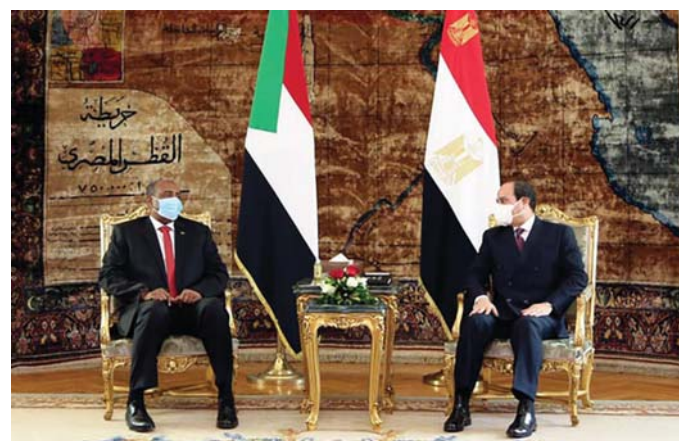
هاني رسلان، لـ"العرب"، أن البرهان أطلع الرئيس السيسي على مكونات الصيغة التي عقدها السودان مع الولايات المتحدة، وبمقتضاها تم رفع اسمه من لائحة الدول الراعية للإرهاب، والتشاور مع القاهرة حول عملية التطبيع مع إسرائيل، ورؤية مجلس السيادة للتعامل مع روافدها الفترة القادمة.

ويزرت الخرطوم القبول بالتطبيع مع إسرائيل بأن مصلحتها تقتضي ذلك، حيث اعترف البرهان أن الخطوة كانت ثمناً لقبول الإدارة الأمريكية برفع اسم السودان من على لائحة الدول الراعية

بشأن بعض القضايا المحورية، والتي تتطلب تنسيقاً عالياً ودقيقاً، كي يحقق كل طرف أقصى استفادة ممكنة من التحولات القادمة في المنطقة.

وأقدمت الخرطوم على خطوة كبيرة بقبولها إقامة علاقات مع إسرائيل، بعد أن سبقتها فيها القاهرة بنحو أربعة عقود، وترنو الخرطوم إلى الاستفادة قدر الإمكان من هذه الخطوة ليس فقط على المستوى الاقتصادي والتجاري بل وأيضاً على الصعيد السياسي.

وأوضح مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية



علاقات خاضعة لتوازنات دقيقة

القاهرة - بحث الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي بالقاهرة، الثلاثاء، مع رئيس مجلس السيادة السوداني الفريق أول عبدالفتاح البرهان، دعم علاقات التعاون في جميع المجالات، واستعرضا التطورات الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

وجاءت الزيارة القصيرة التي قام بها البرهان إلى مصر، ولم تستمر سوى ساعات قليلة، برفقة وفد من 11 عضواً، لتحقيق مهام عاجلة ومحددة، بعد أن جرت مناقشة الكثير من التفاصيل بين المسؤولين في البلدين خلال الأيام الماضية.

وأشار السيسي إلى الموقف الاستراتيجي القابض الدائم لأمن واستقرار السودان وشعبه، والحرص على مواصلة التعاون والتنسيق في كافة الملفات محل الاهتمام المتبادل، والدفع نحو سرعة تنفيذ المشروعات التنموية المشتركة.

وشدّد البرهان على متانة الروابط التاريخية بين البلدين، وجهود تعزيز أواصر التعاون المشترك، والحرص على مواصلة التنسيق مع مصر في الملفات المشتركة.

وانطوت زيارة رئيس مجلس السيادة على الحاجة الملحة لمزيد من التنسيق في ملفي التطبيع مع إسرائيل وسد النهضة، وربما تكون هذه من المرات النادرة التي يجتمع فيها الطرفان على موقف مشترك